

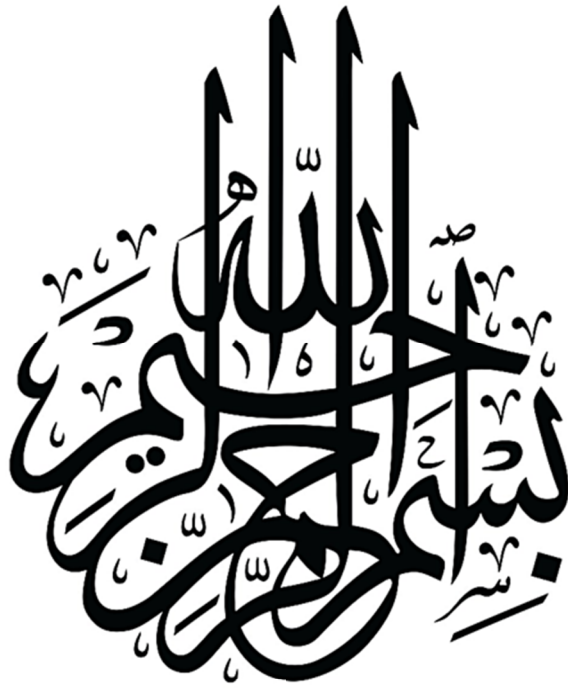


الجمهورية العربية الفلسطينية
وزارة المالية

بيان الحكومة لمجلس النواب بشأن

مشروع خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو- ديسمبر) ٢٠١٩م

صنعا
يونيو ٢٠١٩م



ن - قو - ص - ن - م - ب - ق - ا - ل - و - الأ - ه - ن - ف - س - و - الث - م - ر - ا - ت - و - د - ش - ص - ر - ا - ب - ا - ل - و - ل - ي - ن - " (١٥٥) سورة البقرة

والصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه

الأخ/ رئيس مجلس النواب
الإخوة/ أعضاء هيئة رئاسة المجلس
الإخوة/ أعضاء المجلس
المحترم
المحترمون
المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته !!!

ببالغ السرور وموفور الاحترام وبالنيابة عن الحكومة أتقدم إلى مجلسكم الموقر بمشروع خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو- ديسمبر) ٢٠١٩م للموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة.

كما يسعدني أن أتقدم إليكم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي في حكومة الإنقاذ الوطني بأجل الشكر والاحترام وعظيم الامتنان لما لمسناه من مجلسكم الموقر من تعاون وثيق مع الحكومة ولفهم كبير ومنصف للظروف والأوضاع والتعقيدات القائمة نتيجة لما مارسه وما زالت تمارسه دول العدوان وحكومة المرتزقة من عدوان وحصار بري وبحري وجوي على بلادنا منذ بدء العدوان في مارس ٢٠١٥م، وليس هذا فحسب، فإلى جانب سيطرتهم الكلية على أهم مصادر الإيرادات للبلاد التي كانت قائمة قبل العدوان، (النفط والغاز والقروض والمنح الخارجية) ومعظم الموارد المحلية خصوصا من الضرائب والجمارك، سعيهم الحثيث إلى تجفيف كل مصادر الإيرادات الخارجة عن نطاق سيطرتهم، حيث نجم عن ذلك فقدان ما يقارب (٨٥%) من الموارد المحلية والخارجية المحصلة في عام ٢٠١٤م، والتي أصبحت تحت سيطرة حكومة مرتزقة العدوان.

وأمام هذا الوضع المالي الصعب والمعقد، ومع ما أفرزه العدوان والحصار من تعذر التقدم بمشاريع للموازنات العامة من الناحية الفنية والقانونية والدستورية، كان لزاما إيجاد آلية جديدة تحقق الغرض من الموازنة، من خلال إعداد خطط إنفاق.

الأخ/ رئيس المجلس

الإخوة الأعضاء

وفي هذا الصدد، وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٢) لعام ٢٠١٦م، والذي قضى في الفقرة (أ) من البند (٣) (على وزير المالية العمل على إعداد خطة إنفاق شهرية بالنفقات التشغيلية لكافة وحدات الخدمة العامة المشمولة بقوانين ربط الموازنات العامة للدولة ووفق أسس محددة تتفق مع الإمكانيات المتاحة وفي الحدود الدنيا من النفقات التي تساعد على تسيير أعمال تلك الوحدات).

فقد قامت وزارة المالية بإعداد مشروع خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو- ديسمبر) من العام المالي ٢٠١٩م، والتي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء بالقرار رقم (٤٠) لعام ٢٠١٩م بشأن الموافقة على خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو- ديسمبر) ٢٠١٩م.

نظراً من قناعاتنا المشتركة بضرورة رفع مستوى التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأهمية ارتكاز العلاقة بينهما على مبادئ الشفافية والإفصاح والمشاركة الحقيقية الكفيلة بتعزيز ورفع كفاءة رسم السياسات الاقتصادية الكلية وتنفيذها وتقييم النتائج المترتبة عليها، وتضافر جهود الجميع لتجاوز التحديات القائمة، سنعرض لكم وبصورة موجزة أهم المؤشرات الاقتصادية والأوضاع المالية للدولة والتحديات التي تواجهها المالية العامة، وتحليلاً لما يهدف إليه مشروع خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو- ديسمبر) ٢٠١٩م، مع توضيح الأسس والمركزات التي أخذت في الاعتبار عند إعداد التقديرات.

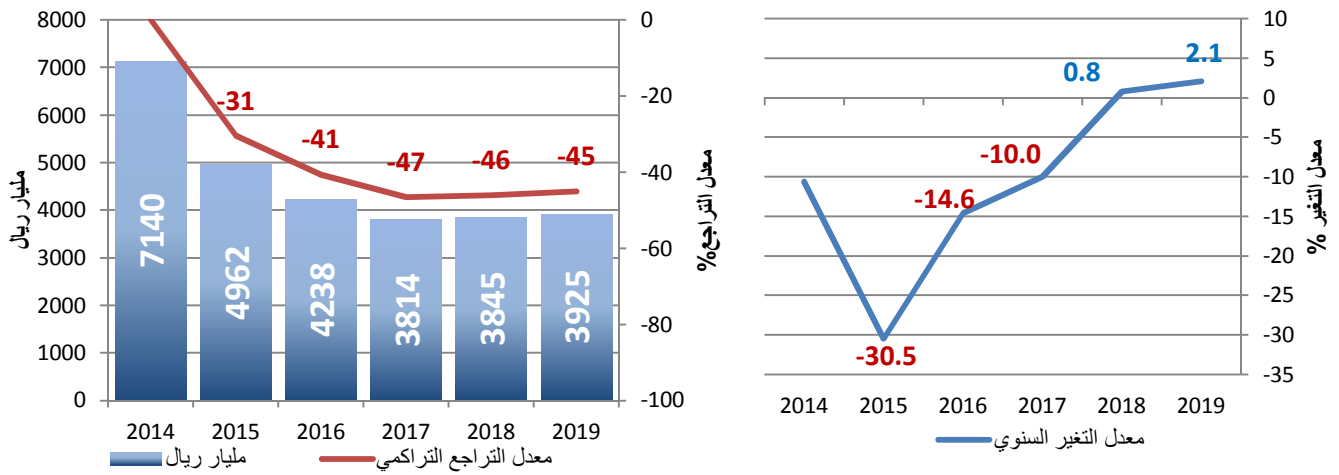
وعلى النحو التالي:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية:

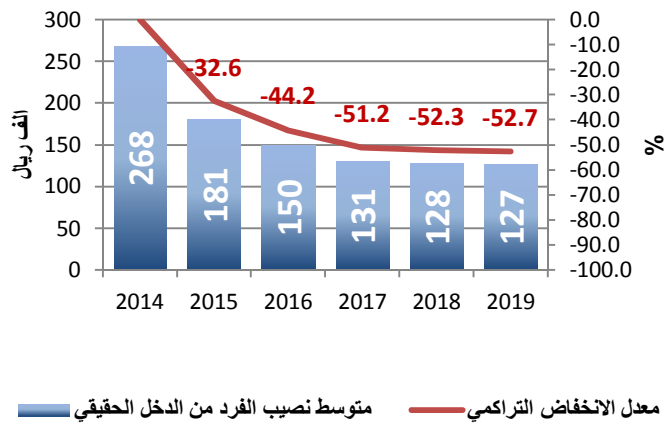
تشير بيانات المؤشرات الاقتصادية وتوقعاتها لعامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م إلى الآتي:

(١) انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠١٧م بما نسبته (٤٧%) عن مستواه في عام ٢٠١٤م، إلا أنه بفعل عوامل التكيف يتوقع بدء الاقتصاد في التحسن التدريجي من عام ٢٠١٨م بمعدل نمو موجب بسيط لا يتجاوز (٠.٨%) عن مستواه في عام ٢٠١٧م، ومع توقع تحسن أفضل في مستوى تكيف الأنشطة الاقتصادية مع تداعيات العدوان، يتوقع تحسن معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٩م ليصل إلى نحو (٢.١%) عما كان عليه في ٢٠١٨م.

شكل (١) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي^١



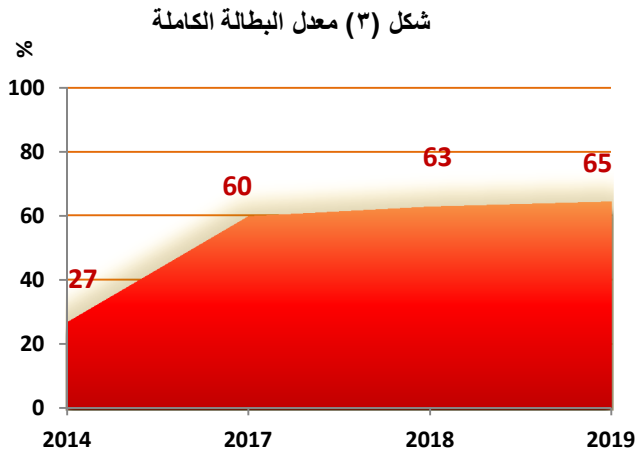
شكل (٢) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



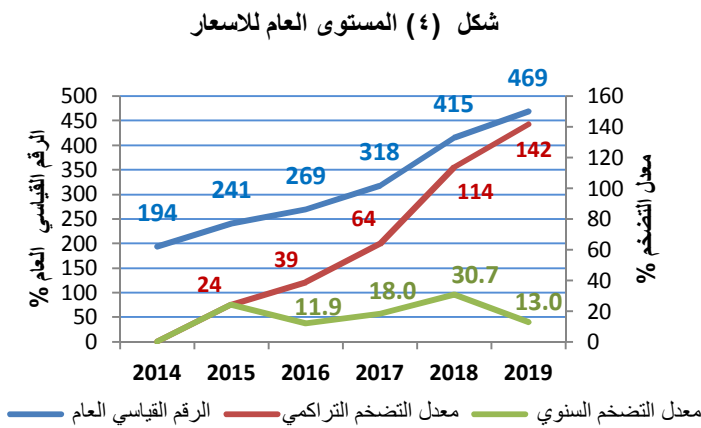
(٢) في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يصل إلى (٣%)، يتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٩م عن عام ٢٠١٤م بما نسبته (٥٢.٧%).

^١ بأسعار ٢٠١٤

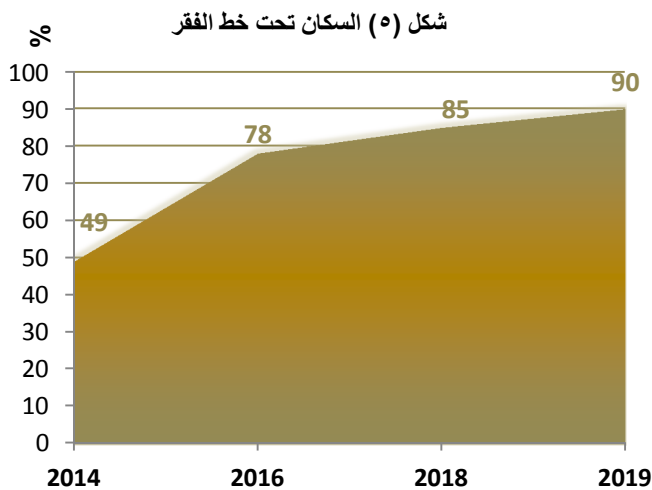
(٣) ارتفاع معدل البطالة الكاملة من (٢٧%) عام ٢٠١٤م إلى (٦٠%) عام ٢٠١٧م، ويتوقع أن يرتفع المعدل إلى حوالي (٦٣%) في عام ٢٠١٨م، ويتوقع استمرار ارتفاعه إلى ما بين (٦٤ - ٦٥%) في عام ٢٠١٩م.



(٤) ارتفاع المستوى العام للأسعار عام ٢٠١٨م عن عام ٢٠١٤م بما نسبته (١١٤%)، ويتوقع استمرار ارتفاعه في عام ٢٠١٩م بمعدل (١٣%) عن عام ٢٠١٨م.



(٥) ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر الأعلى من (٤٩%) عام ٢٠١٤م إلى ما يزيد عن (٨٥%) عام ٢٠١٨م، ويتوقع أن تصل إلى ما يقارب (٩٠%) في عام ٢٠١٩م.



ثانياً: التطورات المالية خلال الفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩م:

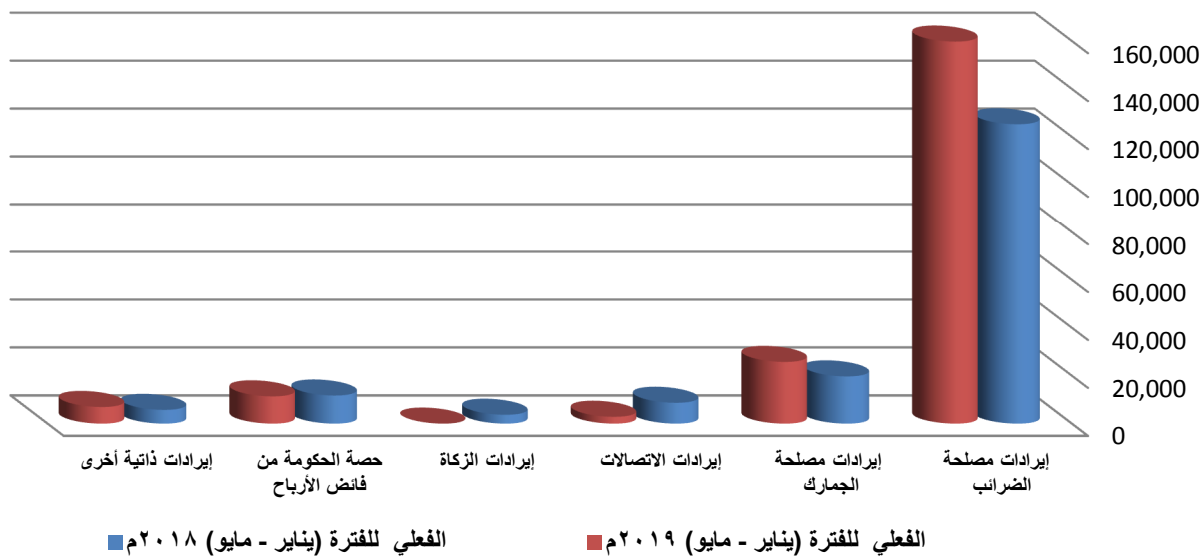
(أ) التطورات المالية خلال الفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩م بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام ٢٠١٨م:

١- الإيرادات العامة:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	التغير عن الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٨م		الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩م	الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٨م	
	نسبة التغير (%)	مقدار التغير			
إجمالي الإيرادات العامة:	١٨.٢%	٣١,٨٥٠	٢٠٦,٦٧٩	١٧٤,٨٢٩	
(١) إيرادات مصلحة الضرائب	27.5%	34,488	159,754	125,266	
(٢) إيرادات مصلحة الجمارك	30.7%	6,039	25,742	19,703	
(٣) إيرادات الاتصالات	-67.2%	-5,841	2,854	8,695	
(٤) إيرادات الزكاة	-99.7%	-3,690	10	3,700	
(٥) حصة الحكومة من فائض الأرباح	-3.0%	-350	11,376	11,726	
(٦) إيرادات ذاتية أخرى	21.0%	1,204	6,943	5,739	

رسم بياني يبين المقارنة بين الفعلي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩م مع الفترة (يناير - مايو) ٢٠١٨م



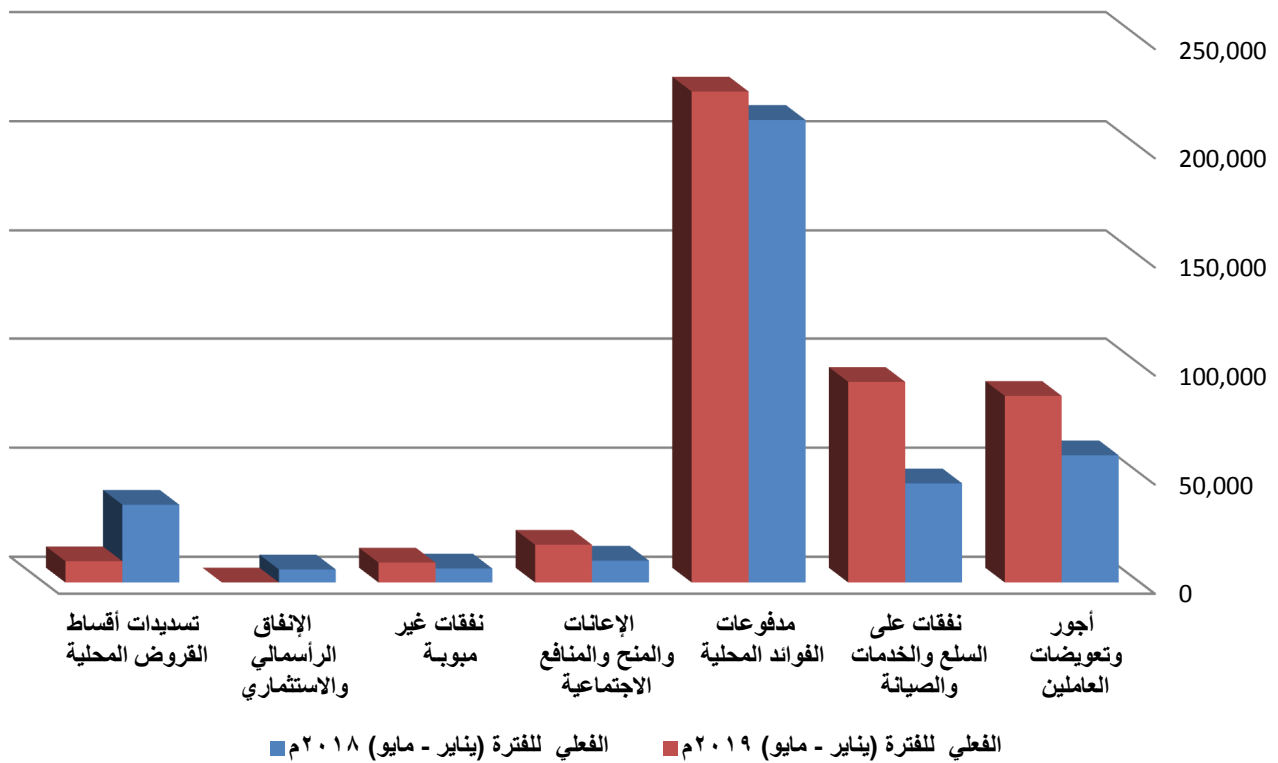
تشير البيانات الفعلية الأولية للإيرادات العامة خلال الفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م، في الجدول أعلاه، إلى تحسن الإيرادات العامة بحوالي (٣١.٩) مليار ريال ونسبة (١٨.٢%) عن مستواها خلال الفترة المقابلة من العام ٢٠١٨ م، نتيجة للتحسن الذي طرأ في إيرادات مصلحة الضرائب بحوالي (٣٤.٥) مليار ريال ونسبة (٢٧.٥%)، وإيرادات مصلحة الجمارك بحوالي (٦) مليار ريال ونسبة (٣٠.٧%)، والإيرادات الذاتية الأخرى بحوالي (١.٢) مليار ريال ونسبة (٢١%)، في مقابل انخفاض إيرادات حصة الحكومة من فائض الأرباح بحوالي (٠.٤) مليار ريال ونسبة (٣%)، إيرادات الاتصالات بحوالي (٥.٨) مليار ريال، ونسبة (٦٧.٢%)، وعائدات الزكاة بحوالي (٣.٧) مليار ريال، ونسبة (٩٩.٧%)، نتيجة توريثات الزكاة إلى حساب الهيئة العامة للزكاة بدلاً من حساب السلطة المحلية منذ النصف الثاني لعام ٢٠١٨ م.

٢- النفقات العامة:

(المبالغ بملايين الريالات)

التغير عن الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٨ م		الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م	الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٨ م	البيان
نسبة التغير (%)	مقدار التغير			
١٧.٣%	٦٤,٨١١	٤٣٩,٢٢٣	٣٧٤,٤١٢	إجمالي النفقات العامة:
46.7%	27,220	85,554	58,334	١) أجور وتعويضات العاملين
102.3%	46,521	91,993	45,472	٢) نفقات على السلع والخدمات والصيانة
6.1%	13,017	225,453	212,436	٣) مدفوعات الفوائد المحلية
72.1%	7,251	17,314	10,063	٤) الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية
42.3%	2,714	9,131	6,417	٥) نفقات غير مبنية
-100.0%	-6,000	0	6,000	٦) الإنفاق الرأسمالي والاستثماري
-72.6%	-25,912	9,778	35,690	٧) تسديدات أقساط القروض المحلية

رسم بياني يبين المقارنة بين الفعلي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩م مع الفترة (يناير - مايو) ٢٠١٨م



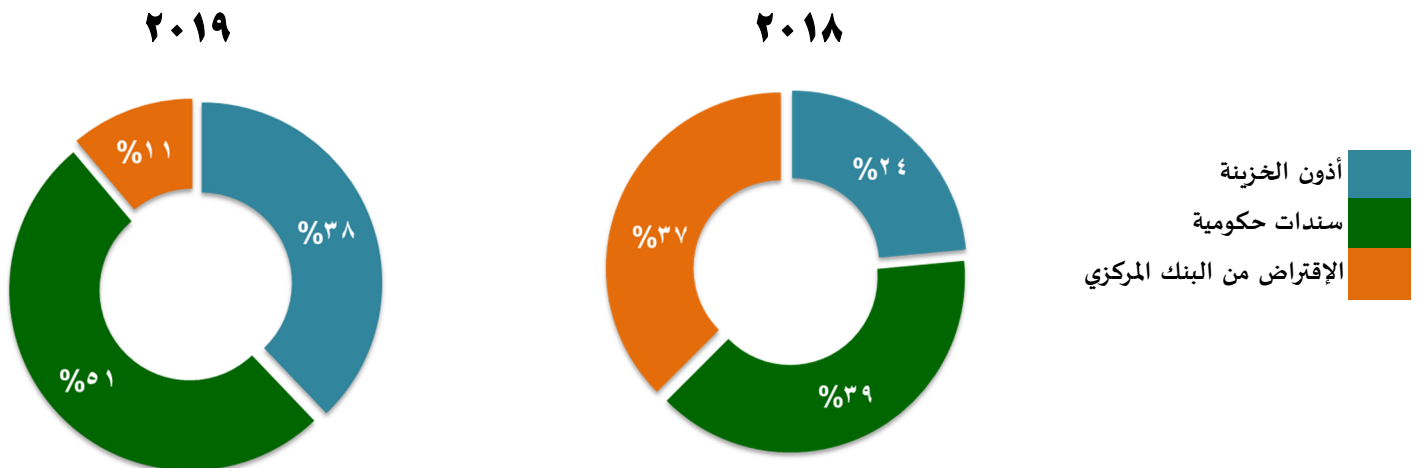
إن التحسن في جانب الإيرادات بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام ٢٠١٨م قد عكس نفسه على جانب الإنفاق، وإن كان هذا التحسن في جانب الإيرادات ما زال محدود للغاية، بالمقارنة مع الوضع قبل العدوان والحصار، وبالتالي غير كافٍ للوفاء بمعظم النفقات الحتمية وعلى وجه الخصوص الرواتب والأجور، خصوصاً مع تزامن محدودية الموارد مع مشكلة شحة التمويل المحلي من المصادر الحقيقية والسيولة لدى البنك المركزي اليمني، ((فالفاقد في الإيرادات بالمقارنة مع الفترة المقابلة في ٢٠١٤م بلغ حوالي (٧١%)، حيث تشير بيانات الإنفاق الفعلي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩م في الجدول أعلاه تحسن في معظم بنود الإنفاق بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام ٢٠١٨م، فقد بلغ الإنفاق الفعلي في نفقات أجور وتعويضات العاملين لموظفي الجهاز الإداري للدولة حوالي (٨٥.٦) مليار ريال خلال الفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩م، بتزايداً بحوالي (٢٧.٢) مليار ريال وبنسبة (٤٦.٧%) عن مستواه في الفترة المقابلة من العام ٢٠١٨م والذي بلغ حوالي (٥٨.٣) مليار ريال، وتزايد الإنفاق على السلع والخدمات والصيانة بحوالي (٤٦.٥) مليار ريال وبنسبة (١٠٢.٣%)، ونفقات الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية بحوالي (٧.٣) مليار ريال وبنسبة (٧٢.١%)، والنفقات غير المبنوية بحوالي (٢.٧) مليار ريال وبنسبة (٤٢.٣%)، في مقابل انخفاض نفقات خدمات الدين العام المحلي (الفوائد، أقساط قروض الصكوك الإسلامية) بحوالي (١٢.٩) مليار ريال وبنسبة (٥.٢%) نتيجة الانخفاض الكبير في التزامات أقساط قروض الصكوك الإسلامية، وانخفاض في الإنفاق الرأسمالي والاستثماري للسلطة المحلية بحوالي (٦) مليار ريال.

٣- العجز ومصادر التمويل:

(المبالغ بملايين الريالات)

التغير عن الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو ٢٠١٨ م)		الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو ٢٠١٩ م	الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو ٢٠١٨ م	البيان
نسبة التغير (%)	مقدار التغير			
١٦.٥%	-٣٢,٩٦١	-٢٣٢,٥٤٤	-١٩٩,٥٨٣	العجز النقدي الصافي
١٦.٥%	٣٢,٩٦١	٢٣٢,٥٤٤	١٩٩,٥٨٣	التمويل:
91.0%	43,285	90,847	47,562	١) أذون خزانة
55.1%	43,450	122,300	78,850	٢) سندات حكومية
-64.7%	-49,044	26,731	75,775	٣) الاقتراض من البنك المركزي
181.6%	-4,730	-7,334	-2,604	٤) التغير في النقدية والودائع لصالح السلطة المحلية

تشير بيانات التنفيذ الفعلي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م إلى تزايد العجز بحوالي (٣٣) مليار ريال وبنسبة (١٦.٥%) عن الفترة المقابلة من عام ٢٠١٨ م، ليبلغ حوالي (٢٣٢.٥) مليار ريال، وقد ساهم التحسن الملحوظ في جانب التمويل المحلي من المصادر الحقيقية غير التضخمية (أذون الخزانة والسندات الحكومية) - والتي زاد التمويل منهما بحوالي (٦٨.٦%) عن الفترة المقابلة من عام ٢٠١٨ م - في تغطية هذا العجز بحوالي (٩١.٧%) مقارنة بنسبة (٦٣.٣%) خلال الفترة المقابلة من العام ٢٠١٨ م، والمتبقي من العجز تم تغطيته من خلال الاقتراض من البنك المركزي (السحب على المكشوف).



(ب) التطورات المالية خلال الفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م بالمقارنة مع المخطط للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م:

١- الإيرادات العامة:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	التقديرات للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م	الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م	التغير عن التقديرات للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م	
			مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي الإيرادات العامة:	٢١٤,٥١١	٢٠٦,٦٧٩	-٧,٨٣٢	-٣.٧%
١) إيرادات مصلحة الضرائب	157,813	159,754	1,941	1.2%
٢) إيرادات مصلحة الجمارك	19,794	25,742	5,948	30.0%
٣) إيرادات الاتصالات	9,781	2,854	-6,927	-70.8%
٤) إيرادات الزكاة	5,833	10	-5,823	-99.8%
٥) حصة الحكومة من فائض الأرباح	9,310	11,376	2,066	22.2%
٦) إيرادات ذاتية أخرى	11,980	6,943	-5,037	-42.0%

تشير بيانات الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م في الجدول أعلاه، إلى أن الإيرادات المحصلة خلال الفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م بلغت حوالي (٢٠٦.٧) مليار ريال وبانخفاض بحوالي (٧.٨) مليار ريال، وبنسبة (٣.٧%) عما كان مخطط تحصيله خلال الفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م، والبالغ حوالي (٢١٤.٥) مليار ريال، ويرجع هذا الانخفاض في الإيرادات الفعلية المحصلة عن المخطط بصورة رئيسية إلى الآتي:

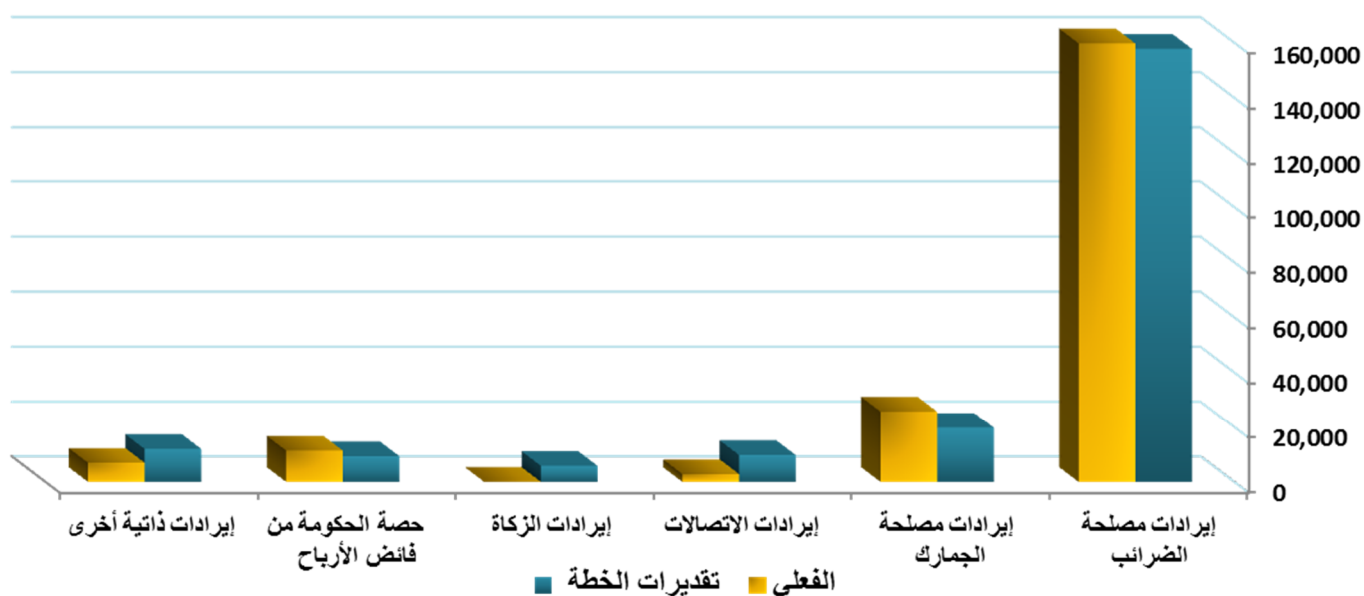
- الانخفاض في إيرادات الاتصالات بحوالي (٦.٩) مليار ريال وبنسبة (٧.٨%) عن المخطط.
- الانخفاض في الإيرادات المحصلة من عائدات الزكاة بحوالي (٥.٨) مليار ريال وبنسبة (٩٩.٨%) كونها أصبحت تورد إلى حساب الهيئة العامة للزكاة وليس حساب الموارد المحلية والمحلية المشتركة للسلطة المحلية منذ النصف الثاني لعام ٢٠١٨ م.
- الانخفاض في الإيرادات الذاتية الأخرى المحصلة بحوالي (٥) مليار ريال، وبنسبة (٤٢%) عن الإيرادات المقدرة بحوالي (١٢) مليار ريال في المخطط.

في مقابل ذلك هناك زيادة في الإيرادات التالية عن المخطط للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م:

- الزيادة في إيرادات مصلحة الضرائب بحوالي (١.٩) مليار ريال، وبنسبة (١.٢%)، حيث بلغت الإيرادات المحصلة (١٥٩.٧) مليار ريال مقارنة بالإيرادات المتوقعة تحصيلها حوالي (١٥٧.٨) مليار ريال، هذا بالرغم من أنه لم يتم الصرف فعلياً إلا راتب ونصف خلال الفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م، بينما تضمن المخطط خلال الفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م في خطة النصف الأول ٢٠١٩ م الضرائب على المرتبات كاملة للخمسة أشهر.

- الزيادة في إيرادات مصلحة الجمارك بحوالي (٥.٩) مليار ريال، وبنسبة (٣٠%)، حيث بلغت الإيرادات المحصلة حوالي (٢٥.٧) مليار ريال مقارنة بالإيرادات المتوقعة تحصيلها حوالي (١٩.٨) مليار ريال.
- الزيادة في حصة الحكومة من فائض الأرباح بحوالي (٢.١) مليار ريال، وبنسبة (٢٢.٢%) لتبلغ حوالي (١١.٤) مليار ريال، مقارنة بمبلغ (٩.٣) مليار ريال في المخطط.

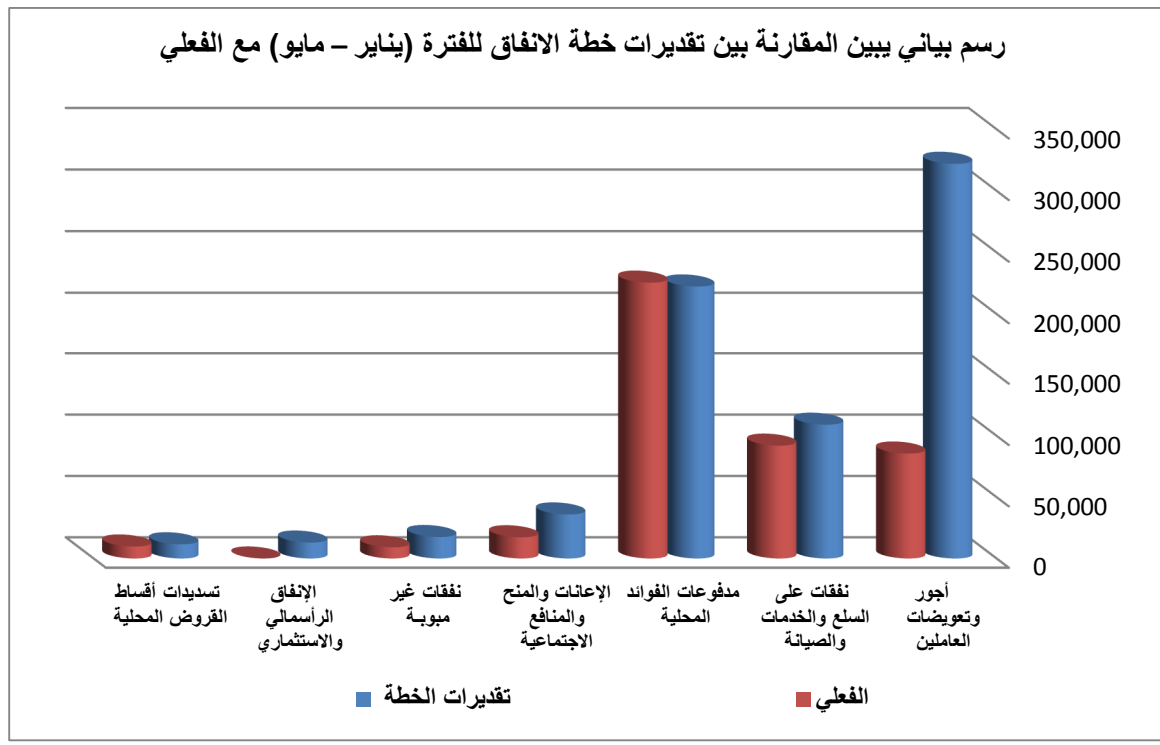
رسم بياني يبين المقارنة بين تقديرات خطة الانفاق للفترة (يناير - مايو) مع الفعلي



٢ - النفقات العامة:

(المبالغ بملايين الريالات)

التغير عن التقديرات للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩م في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م		الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩م	التقديرات للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩م في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م	البيان
نسبة التغير (%)	مقدار التغير			
-٣٩.٩%	-٢٩٢,٠٦٧	٤٣٩,٢٢٣	٧٣١,٢٩٠	إجمالي النفقات العامة:
-73.4%	-236,359	85,554	321,913	١) أجور وتعويضات العاملين
-15.6%	-17,062	91,993	109,055	٢) نفقات على السلع والخدمات والصيانة
1.4%	3,119	225,453	222,334	٣) مدفوعات الفوائد المحلية
-51.8%	-18,589	17,314	35,903	٤) الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية
-47.9%	-8,383	9,131	17,514	٥) نفقات غير مبوبة
-100.0%	-12,993	0	12,993	٦) الإنفاق الرأسمالي والاستثماري
-15.5%	-1,800	9,778	11,578	٧) تسديدات أقساط القروض المحلية



تشير بيانات الفعلي الأولى للفترة (يناير – مايو) ٢٠١٩م، إن إجمالي النفقات العامة خلال الفترة بلغت حوالي (٤٣٩.٢) مليار ريال، وبنقص مقداره (٢٩٢.١) مليار ريال وبنسبة (٣٩.٩%) عن النفقات المقدرة بحوالي (٧٣١.٣) مليار ريال للفترة (يناير – مايو) ٢٠١٩م في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م، نتيجة عدم تمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها بصرف المرتبات والخصم لما كان مخططاً، فمثلاً ما تم الوفاء به من التزامات المرتبات في الباب الأول لم يتجاوز (٨٥) مليار ريال، وهي عبارة عن راتب شهر أكتوبر ونصف راتب شهر نوفمبر ٢٠١٧م، ليبلغ نسبة ما تم صرفه خلال الفترة (يناير – مايو) ٢٠١٩م من المرتبات في الباب الأول حوالي (٢٦.٦%) من إجمالي المرتبات بالباب الأول المقدرة لنفس الفترة في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م، هذا إلى جانب الانخفاض في التنفيذ الفعلي لمعظم بنود النفقات عن التقديرات، وذلك بسبب التدني في حجم الإيرادات المحصلة إلى مستوى عدم كفايتها لتغطية خدمة الدين العام المحلي، حيث إن إجمالي الإيرادات المحصلة خلال الفترة (يناير – مايو) ٢٠١٩م بلغت حوالي (٨٧.٩%) من نفقات خدمة الدين العام المحلي.

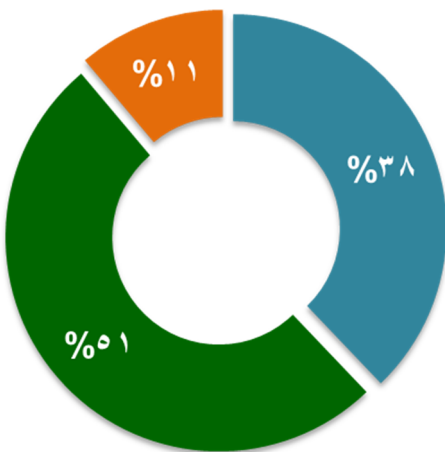
٣- العجز ومصادر التمويل:

(المبالغ بملايين الريالات)

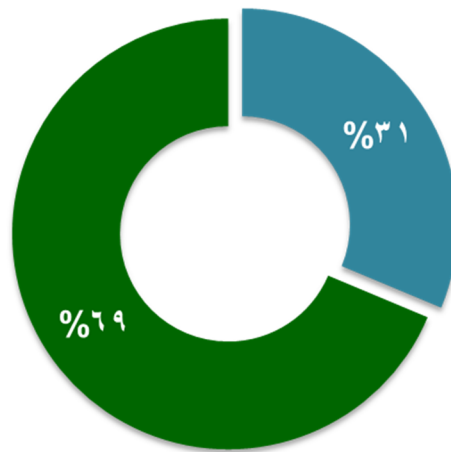
التغير عن التقديرات للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م		الفعلي الأولي للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م	التقديرات للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م	البيان
نسبة التغير (%)	مقدار التغير			
-٥٥.٠%	٢٨٤,٢٣٥	-٢٣٢,٥٤٤	-٥١٦,٧٧٩	العجز النقدي الصافي
١٧٦.٨%	١٤٨,٥٤٤	٢٣٢,٥٤٤	٨٤,٠٠٠	التمويل:
245.4%	64,547	90,847	26,300	(١) أذون خزانة
112.0%	64,600	122,300	57,700	(٢) سندات حكومية
-	26,731	26,731	0	(٣) الاقتراض من البنك المركزي
-	-7,334	-7,334	0	(٤) التغير في النقدية والودائع لصالح السلطة المحلية
٠.٠%	٤٣٢,٧٧٩	٠	-٤٣٢,٧٧٩	نجوة التمويل

أدى محدودية الموارد المحصلة وتناقصها عن المخطط للفترة (يناير - مايو) ٢٠١٩ م في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م، للقيام الوفاء بالالتزامات لعدد من أوجه الإنفاق الحتمية والضرورية وخصوصاً المرتبات وبعض أوجه نفقات التشغيل، مما نتج عن ذلك ظاهرياً انخفاض في مستوى العجز بحوالي (٢٨٤.٢) مليار ريال عن العجز المقدّر خلال الفترة بحوالي (٥١٦.٨) مليار ريال، حيث بلغ العجز الفعلي حوالي (٢٣٢.٥) مليار ريال.

الفعلي



التقديري



أذون الخزينة
سندات حكومية
الإقتراض من البنك المركزي



خطة الإنفاق

لنصف الثاني

(يوليو - ديسمبر) ٢٠١٩م

الأخ/ رئيس مجلس النواب

الإخوة/ أعضاء هيئة رئاسة المجلس

الإخوة/ أعضاء المجلس

إن خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو- ديسمبر) ٢٠١٩م المعروضاً أمامكم قد بدلت نيت على مرتكزات وتوجهات محددة وواضحة راعت حتميات التنفيذ الفعلي المستمرة والالتزامات الحتمية التي لا سبيل لتجنيبها، وعلى النحو التالي:

القسم الأول: الموازنة العامة للدولة

أولاً : المحددات العامة للخطة:

تقوم هذه الخطة على أساس بقاء الأوضاع الحالية على ما هي عليه، وعلى النحو الآتي:

١. توقع استمرار الحرب والحصار والعدوان على بلادنا.
٢. توقع استمرار الوضع العسكري الميداني من حيث السيطرة وفقاً لما هو قائم عليه حالياً .
٣. عدم صدور أي قوانين أو قرارات على نسب وقيم الرسوم والضرائب والعوائد الأخرى الحالية.
٤. محدودية مصادر التمويل المحلية المتاحة.

ثانياً : الأهداف:

يهدف من هذه الخطة الآتي:

١. الوفاء بالمتطلبات الضرورية للحفاظ على ثبات جبهة التصدي العسكري والأمني للعدوان الخارجي على بلادنا.
٢. الحفاظ على الوضع الصحي القائم دون انهيار، والحد من تفشي الأمراض والأوبئة.
٣. الحفاظ على استمرارية وحدات الجهاز الإداري.

ثالثاً : أولويات الإنفاق :

في ضوء الأهداف السابقة المتوخى تحقيقها من الخطة، والأوضاع القائمة لمحددات إعداد الخطة التي أشرنا إليها،

فقد اقتصر الأولويات في النفقات على الآتي:

١. نفقات التصدي للعدوان (الأغذية والملبوسات والوقود للدفاع والداخلية، تكاليف المجهود الحربي، استحقاقات الشهداء، ... الخ)، وكذا نفقات تشغيل الأجهزة الأمنية والسجون.
٢. تغطية ما يمكن من نفقات تشغيل المستشفيات والمنشآت والمراكز الصحية الأخرى ومكافحة الأمراض والأوبئة.
٣. الوفاء باستحقاقات موظفي صناديق النظافة.
٤. تغطية ما يمكن من النفقات الضرورية لتشغيل بقية أجهزة الدولة، وعند حدودها الدنيا.
٥. الوفاء بما يمكن الوفاء به من استحقاقات الموظفين من المرتبات والأجور.
٦. تغطية التزامات خدمات الدين العام المحلي (الأقساط + الفوائد)، في ضوء ما يمكن حشده من مصادر التمويل المحلي من أذون الخزانة أو السندات الحكومية أو الاقتراض المباشر من البنك المركزي (السحب على المكشوف).

رابعاً : الأسس العامة للتقديرات في الخطة ومؤشراتها:

أ) جانب الموارد العامة:

تم تقدير الموارد في ضوء المتغيرات والأوضاع القائمة، وعلى النحو التالي:

- ١- **إيرادات النفط والغاز:** لم يتم توقع تحصيل أي موارد للنفط والغاز كون العائدات من مبيعات النفط الخام والغاز المصدر تحت سيطرة دول العدوان ومرتزقتهم.
- ٢- **إيرادات مصلحة الجمارك:** تم تقدير إيرادات مصلحة الجمارك المركزية في ضوء مؤشرات المحصل الفعلي، مع الأخذ في الاعتبار متغيرات التطورات الأخيرة في الساحل الغربي وتأثيراتها على مستوى التحصيل المتوقع، كما تم تقدير إيرادات المصلحة المحلية وفق تقديراتها في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م. وفي ضوء ذلك فقد بلغت إيرادات المصلحة المركزية والمحلية في خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٩م، بالمقارنة مع خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م، على النحو الآتي:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	التقديرات في خطة الإنفاق لنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	التقديرات في خطة الإنفاق لنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٩م	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إيرادات مصلحة الجمارك المركزية	٢٣,٤٣٧	٢٤,٠٠٠	٥٦٣	٢.٤%
إيرادات مصلحة الجمارك المحلية	١٢٨	١٢٨	٠	٠.٠%
الإجمالي	٢٣,٥٦٥	٢٤,١٢٨	٥٦٣	٢.٤%

٣- إيرادات مصلحة الضرائب: تم تقدير إيرادات مصلحة الضرائب المركزية في ضوء الأسس التالية:

- تم تقدير إيرادات المصلحة المركزية (بخلاف ضريبة المرتبات والأجور وما في حكمها على العاملين في الجهاز الإداري للدولة، والضريبة على فائض أرباح البنك المركزي)، في ضوء مؤشرات المحصل الفعلي.
- تقدير إيرادات ضريبة المرتبات والأجور وما في حكمها على العاملين في الجهاز الإداري للدولة وفقا ً لتقديراتها في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م، كون خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٩م قد استوعبت كامل مرتبات النصف الثاني.
- تم تقدير الضريبة على فائض أرباح البنك المركزي (بخلاف الضريبة على فائض أرباح البنك من الفوائد التي تدفعها الحكومة له مقابل الاقتراض المباشر من البنك - السحب على المكشوف - كونها تعكس إيراد ونفقة)، بمبلغ (٧.٥) مليار ريال.
- كما تم تقدير إيرادات المصلحة المحلية للمحافظات تحت السيطرة في ضوء الفعلي للنصف الثاني ٢٠١٨م، مع مراعاة ما طرأ عليه من تغيرات في الربع الأول ٢٠١٩م.
- وفي ضوء ذلك فقد بلغت إيرادات المصلحة المركزية والمحلية في خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٩م، بالمقارنة مع خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م، على النحو الآتي:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	التقديرات في خطة الإنفاق لنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	التقديرات في خطة الإنفاق لنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٩م	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إيرادات مصلحة الضرائب المركزية	١٨٥,٢٠٠	١٩٠,٠٠٠	٤,٨٠٠	٢.٦%
إيرادات مصلحة الضرائب المحلية	٤,١٧٦	٨,٣٣٠	٤,١٥٤	٩٩.٥%
الإجمالي	١٨٩,٣٧٦	١٩٨,٣٣٠	٨,٩٥٤	٤.٧%

٤- إيرادات الاتصالات: تم تقدير إيرادات الاتصالات المتوقعة للنصف الثاني ٢٠١٩م، وفقا ً للاستحقاقات

القانونية للدولة لعام ٢٠١٩م (مستبعدا ً منها ما تم الارتباط به من هذه الاستحقاقات في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م والاستحقاقات القانونية على شركة واي)، لتبلغ بذلك إيرادات الاتصالات المتوقعة في خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٩م حوالي (٨) مليار ريال، مقارنة بمبلغ (١١.٧) مليار ريال في خطة النصف الأول ٢٠١٩م.

٥- إيرادات الزكاة: نذ ً لكون إيرادات الزكاة أصبحت تورد إلى حساب الهيئة العامة للزكاة ((وهي وحدة

مستقلة تدرج موازنتها ضمن موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وفق قرار إنشائها رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٧م، بدلا ً من حسابات موارد السلطة المحلية كما كان سابقا ً ، فلم يتم تقدير أي إيرادات للزكاة ضمن موارد السلطة المحلية في خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٩م، مقارنة بمبلغ (٧.٤) مليار ريال في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م.

٦- **حصة الحكومة من فائض الأرباح:** تم تقديرها بالاسترشاد بمؤشرات التنفيذ الفعلي ونتائج المراجعة لمشاريع موازنات الوحدات الاقتصادية في ضوء التطورات الأخيرة من قبل دول العدوان وتأثيرها على بعض هذه الوحدات (مستبعدا) منها ما تم الارتباط به في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م). كما تم تقدير حصة الحكومة من فائض أرباح البنك المركزي اليمني (بخلاف حصة الحكومة من فائض أرباح البنك الناتج عن الفوائد المدفوعة له مقابل الاقتراض المباشر من البنك المركزي - السحب على المكشوف - كونها إيراد ونفقة) بحوالي (٣٠) مليار ريال، لتبلغ بذلك تقديرات حصة الحكومة من فائض الأرباح في خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٩م حوالي (٤٥.٦) مليار ريال، مقارنة بمبلغ (١٣.٦) مليار ريال في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م.

٧- **بقية الإيرادات الذاتية (المركزية والمحلية):** تم تقدير بقية الإيرادات الذاتية المركزية في ضوء المحصل الفعلي للنصف الثاني ٢٠١٨م، مع مراعاة الآتي:

- التحسن المتوقع في إيرادات بعض الجهات.
- إضافة ما يتوقع توريده إلى حساب الحكومة العام من الموارد العامة المشتركة في النصف الثاني ٢٠١٩م بحوالي (٥.٨) مليار ريال.
- النفقات التي ستعكس في جانب الإيرادات بحوالي (١.١) مليار ريال (تمثل التزامات استهلاك الكهرباء والمياه المتوقعة على الدفاع في النصف الثاني ٢٠١٩م).

كما تم تقدير بقية الإيرادات الذاتية للسلطة المحلية في ضوء المحصل الفعلي للنصف الثاني ٢٠١٨م، وما طرأ عليها من تغيرات خلال الربع الأول ٢٠١٩م. وبذلك بلغت تقديرات بقية الموارد الذاتية في السلطتين المركزية والمحلية على النحو الآتي:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	التقديرات في خطة الإنفاق لنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	التقديرات في خطة الإنفاق لنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٩م	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
بقية الموارد الذاتية للسلطة المركزية	١٠,٥١٧	٨,٧٣٧	١,٧٨٠-	١٦.٩-%
بقية الموارد الذاتية للسلطة المحلية	٤,٢٨٨	٤,٣٠٤	١٦	٠.٤-%
الإجمالي	١٤,٨٠٥	١٣,٠٤١	١,٧٦٤-	١١.٩-%

وفي ضوء ذلك فقد كانت النتائج لتقديرات الموارد العامة في خطة الإنفاق للنصف الثاني

(يوليو - ديسمبر) ٢٠١٩م، مقارنة بالتقديرات في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م، على النحو الآتي:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	التقديرات في خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	التقديرات في خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٩م	التغير في التقديرات عن خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	
			مقدار التغير	نسبة التغير (%)
١) إيرادات مصلحة الجمارك	٢٣,٥٦٥	٢٤,١٢٨	٥٦٣	٢.٤%
٢) إيرادات مصلحة الضرائب	١٨٩,٣٧٦	١٩٨,٣٣٠	٨,٩٥٤	٤.٧%
٣) إيرادات الاتصالات	١١,٧٣٧	٨,٠٠٠	٣,٧٣٧-	٣١.٨%-
٤) إيرادات الزكاة	٧,٣٥٩	٠	٧,٣٥٩-	١٠٠.٠%-
٥) حصة الحكومة من فائض الأرباح	١٣,٦٣٣	٤٥,٥٧٢	٣١,٩٣٩	٢٣٤.٣%
٦) إيرادات ذاتية أخرى	١٤,٨٠٥	١٣,٠٤١	١,٧٦٤-	١١.٩%-
الإجمالي العام	٢٦٠,٤٧٥	٢٨٩,٠٧١	٢٨,٥٩٦	١١%

ب) جانب الاستخدامات العامة:

تم تقدير الاستخدامات العامة وفقاً لما يلي:

١) الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين:

تم تقدير النفقات بهذا الباب، وفقاً للآتي:

- فيما يخص استحقاقات الموظفين الأساسيين أو المتعاقدين (محلين وأجانب) بهذا الباب، تم تقديرها في ضوء الاستحقاقات الفعلية.
- فيخلص بقية النفقات المستمرة بهذا الباب، فتم تقديرها وفقاً للمصهرحات الشهرية وكذا التعزيزات المنفذة من قبل البنك المركزي اليمني حتى نهاية أبريل ٢٠١٩م.
- مراعاة أي التزامات حتمية لا سبيل لتجنبها لم تتضمنها خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م.
- مراعاة استحقاقات المتوقعين منهم من المجازين بدون راتب والمجازين دراسياً وفوارق استحقاقات المتوقع إحالتهم للتقاعد خلال النصف الثاني ٢٠١٩م.
- خفض أي مخصصات تضمنتها خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م لمرة واحدة.

٢) الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات (بخلاف مدفوعات الفوائد):

تم تقدير النفقات بهذا الباب، وفقاً للآتي:

- المصهرحات الشهرية والتعزيزات للنفقات المستمرة المنفذة من قبل البنك المركزي اليمني حتى نهاية أبريل ٢٠١٩م.

- ب. مراعاة أي التزامات حتمية لا سبيل لتجنبها لم تتضمنها خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م.
- ج. خفض أي مخصصات تضمنتها خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م مرة واحدة.

(٣) مدفوعات الفوائد المحلية :

تم تقديرها في ضوء الاستحقاقات المتوقعة للالتزامات القائمة بالتنسيق مع البنك المركزي اليمني.

(٤) الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية :

تم تقدير النفقات بهذا الباب، وفقاً للآتي:

- أ. فيما يخص مرتبات موظفي الوحدات الاقتصادية المعانة والصناديق الخاصة المدعومة، أو الإعانات والإعاشات الشهرية، فتم تقديرها في ضوء الاستحقاقات الفعلية.
- ب. أما فيما يخص نفقات التشغيل المستمرة لهذه الوحدات المعانة، فتقديرها وفقاً لتعويضات النفقات المستمرة المنفذة من قبل البنك المركزي اليمني.
- ج. مراعاة أي التزامات حتمية لا سبيل لتجنبها لم تتضمنها خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م.
- د. خفض أي مخصصات تضمنتها خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م مرة واحدة.

(٥) النفقات غير المبوبة:

تم تقدير نفقات الوحدات التي تندرج نفقاتها ضمن هذه النفقات، وفقاً للآتي:

- أ. فيما يخص استحقاقات موظفيها الأساسيين والمتعاقين، فتم تقديرها وفقاً للاستحقاقات الفعلية القائمة.
- ب. فيما يخص نفقات التشغيلية فتقديرها وفقاً للمنفذ من البنك المركزي من المصبرات الشهرية والتعويضات لما هو مستمر من هذه النفقات.
- ج. مراعاة أي التزامات حتمية لا سبيل لتجنبها لم تتضمنها خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م.
- د. خفض أي مخصصات تضمنتها خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م مرة واحدة.

(٦) الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية:

اقتصرت التقديرات في هذا الباب على ما تم توقعه في جانب الموارد من إيرادات للسلطة المحلية عملاً بقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ م وتعديلاته.

(٧) التزامات أقساط القروض المحلية (الصكوك الإسلامية):

تم تقديرها وفقاً لحجم الالتزامات ومواعيد الاستحقاق في الاتفاقيات القائمة، وبالتالي لا يتوقع سداد أي التزامات خلال النصف الثاني ٢٠١٩ م بموجب هذه الاتفاقيات.

وفي ضوء ذلك فقد كانت النتائج لتقديرات الاستخدامات العامة في خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو -

ديسمبر) ٢٠١٩م، مقارنة بالتقديرات في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م، على النحو الآتي:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	التقديرات في خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	التقديرات في خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٩م	التغير في التقديرات عن خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	
			مقدار التغير	نسبة التغير (%)
(١) أجور وتعويضات العاملين	٣٨٦,٣١٤	٣٨٥,٧٢٥	٥٨٩-	٠.٢٪-
(٢) نفقات على السلع والخدمات والصيانة	١٣١,٥٣٤	١٣٨,٥٧٣	٧,٠٣٩	٥.٤٪
(٣) مدفوعات الفوائد المحلية	٢٧٣,٨٨٠	٢٨٤,٨٥٩	١٠,٩٧٩	٤.٠٪
(٤) الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	٤٣,٢٨٣	٤٣,٩٧١	٦٨٨	١.٦٪
(٥) نفقات غير مبوبة	٢١,٠١٦	٢١,٥٩٣	٥٧٧	٢.٧٪
(٦) الإنفاق الرأسمالي والاستثماري	١٥,٩٥١	١٢,٧٦٢	٣,١٨٩-	٢٠.٠٪-
(٧) تسديدات أفساط القروض المحلية (الصكوك الإسلامية)	١١,٥٧٨	٠	١١,٥٧٨-	١٠٠.٠٪-
الإجمالي العام	٨٨٣,٥٥٦	٨٨٧,٤٨٣	٣,٩٢٧	٠.٤٪

ج) جانب العجز والتمويل وفجوة التمويل:

في ضوء ما خلصنا إليه من نتائج سابقة بشأن تقديرات الموارد والنفقات في خطة الإنفاق للنصف الثاني

٢٠١٩م، فقد بلغ العجز النقدي الصافي وفجوة التمويل في خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٩م مقارنة بخطة

النصف الأول ٢٠١٩م، على النحو الآتي:

(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	التقديرات في خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	التقديرات في خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٩م	التغير في التقديرات عن خطة الإنفاق للنصف الأول (يناير - يونيو) ٢٠١٩م	
			مقدار التغير	نسبة التغير (%)
العجز النقدي الصافي	-٦٢٣,٠٨١	-٥٩٨,٤١٢	٢٤,٦٦٩	٤.٠٪-
التمويل المحلي:	١٠٠,٨٠٠	٢٨٤,٨٥٩	١٨٤,٠٥٩	١٨٢.٦٪
- أذون الخزانة	٣١,٥٦٠	٧٣,٣٥٠	٤١,٧٩٠	١٣٢.٤٪
- السندات الحكومية	٦٩,٢٤٠	٢٥,٢٠٠	٤٤,٠٤٠-	٦٣.٦٪-
- الاقتراض من البنك المركزي اليمني	٠	١٨٦,٣٠٩	١٨٦,٣٠٩	—
فجوة التمويل	٥٢٢,٢٨١-	٣١٣,٥٥٣-	٢٠٨,٧٢٨	٤٠.٠٪-

ونخلص من تلك النتائج إلى الآتي:

- إن جملة ما يتوقع الحصول عليه من إيرادات عامة إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه وتم الالتزام بتوريد كل تلك الموارد إلى حساب الحكومة العام بالبنك المركزي اليمني، لن تتجاوز (٢٨٩.١) مليار ريال، وبمتوسط شهري (٤٨.٢) مليار ريال.
- إن ما يتوقع الحصول عليه من مصادر التمويل المحلي الآمنة (الأذون والسندات) حوالي (٩٨.٥) مليار ريال، بالإضافة إلى حوالي (١٨٦.٣) مليار ريال اقتراض من البنك المركزي (سحب على المكشوف). وهذا التمويل المحلي بطبيعته عبارة عن أرصدة ستذهب لتغطية مدفوعات الفوائد المحلية على الأذون والسندات الحكومية.

د) المؤشرات القطاعية للخطة:

- تزامن إخراج هذه الخطّة مع إقرار الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وتدشين أول لبنات التأسيس في هذا الاتجاه، لذلك جاءت الخطّة مواكبة لأهم أولويات المرحلة الحالية للرؤية والمتمثلة في تعزيز الصمود في وجه العدوان وتأمين الجبهة الداخلية ومن ثم القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة، وكما يلي:
- ١) بلغت نفقات الدفاع والأمن والقضاء الحيز الأكبر من الإنفاق في الخطّة إذ بلغت نسبتها من إجمالي الإنفاق (٤٠.٥%).
 - ٢) الخدمات العمومية العامة بنسبة (٣٦.٩%) بسبب مدفوعات الفوائد المحلية والتي تمثل ما نسبته (٦٨.٨%) من نفقات هذه الخدمات.
 - ٣) يلي ذلك قطاع التعليم بنسبة (١٤.٢%) وقطاع الصحة (٣.٥%)، والحماية الاجتماعية بنسبة (٢.٩%)، ثم بقية القطاعات (٢%).

والجدول التالي يوضح توزيع النفقات وظيفياً في خطة الإنفاق للنصف الثاني (يوليو - ديسمبر) ٢٠١٩ م:

مقارنة بتوزيعاتها في خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩ م:

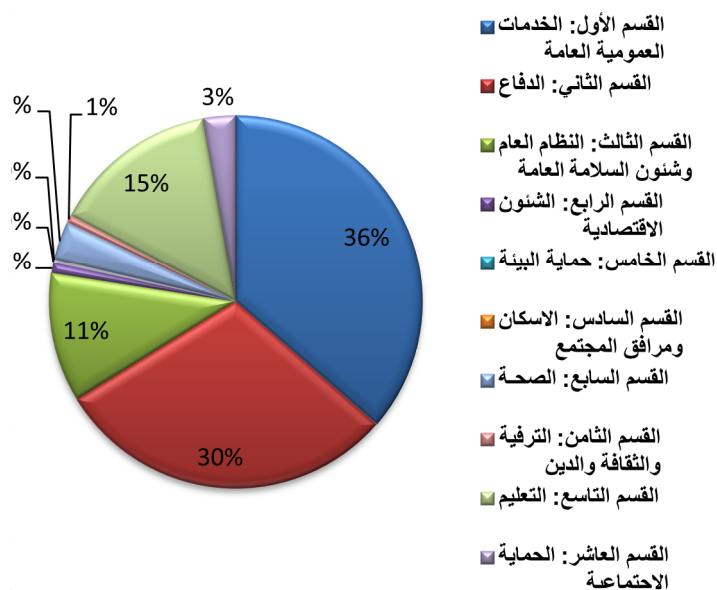
(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	خطة النصف الأول ٢٠١٩ م		خطة النصف الثاني ٢٠١٩ م		التغير	
	المبالغ	النسبي (%)	المبالغ	النسبي (%)	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
القسم الأول: الخدمات العمومية العامة	317,299	36.4%	327,705	36.9%	10,406	3.3%
القسم الثاني: الدفاع	260,191	29.8%	262,650	29.6%	2,459	0.9%
القسم الثالث: النظام العام وشئون السلامة العامة	97,801	11.2%	97,132	10.9%	-669	-0.7%
القسم الرابع: الشئون الاقتصادية	7,918	0.9%	8,229	0.9%	311	3.9%

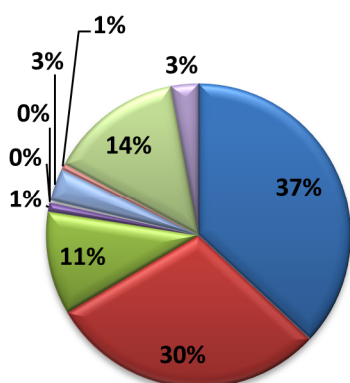
(المبالغ بملايين الريالات)

البيان	خطة النصف الأول ٢٠١٩م		خطة النصف الثاني ٢٠١٩م		التغيير	
	المبالغ	النسبي (%)	المبالغ	النسبي (%)	مقدار التغيير	نسبة التغيير (%)
القسم الخامس: حماية البيئة	1,835	0.2%	1,835	0.2%	0	0.0%
القسم السادس: الاسكان ومرافق المجتمع	950	0.1%	956	0.1%	6	0.6%
القسم السابع: الصحة	29,256	3.4%	30,779	3.5%	1,523	5.2%
القسم الثامن: الترفيهية والثقافة والدين	5,796	0.7%	5,867	0.7%	71	1.2%
القسم التاسع: التعليم	126,296	14.5%	126,223	14.2%	-73	-0.1%
القسم العاشر: الحماية الاجتماعية	24,636	2.8%	26,107	2.9%	1,471	6.0%
الإجمالي العام	871,978	100.0%	887,483	100.0%	15,505	1.8%

خطة الإنفاق للنصف الأول ٢٠١٩م



خطة الإنفاق للنصف الثاني ٢٠١٩م



القسم الثاني: الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة

تم إعداد تقديرات خطط الإنفاق للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لعدد (٣٣) وحدة وصندوق شاملة فروعها بالمناطق تحت السيطرة، آخذين في الاعتبار التغيرات الآتية على هذه الصناديق والوحدات:

- تنزيل صندوق الخدمة المدنية، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣) لعام ٢٠١٩م بشأن تصفية الصندوق.
- إضافة الهيئة العامة للزكاة والتي أنشئت بموجب قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨م وقرار وزير المالية رقم (١٢١) لعام ٢٠١٩م بشأن إدراج الهيئة ضمن الموازنات المستقلة والملحقة.
- إضافة صندوق مكافحة السرطان والذي أنشئ بموجب قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٨م بشأن إنشاء صندوق مكافحة السرطان.

كما تضمنت هذه الخطة نتائج تنفيذ وزارة المالية لتوجيهات فخامة الأخ/ رئيس المجلس السياسي الأعلى بمذكرته رقم (٦٢) وتاريخ ١٨ / ٢ / ٢٠١٩م بشأن القيام ببعض الإجراءات التي من شأنها معالجة وتصحيح الاختلالات والانحرافات في أداء الصناديق وقد قامت وزارة المالية بدورها في إطار ممارستها لصلاحياتها القانونية والدستورية في أعمال الرقابة على الصناديق وغيرها من المؤسسات وإعداد موازنات الصناديق بما يضمن قيام الصناديق بتحقيق الأهداف والأغراض التي أنشئت من أجلها وتأتي هذه الإجراءات أيضا تنفيذا لتوصيات مجلس النواب والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حيث تتلخص هذه الإجراءات فيما يلي:

- فتح حسابين باسم كل صندوق بالبنك المركزي احدهما يخصص للإيرادات والآخر للنفقات بحيث يخصص حساب الموارد لتوريد الإيرادات ولا يتم الصرف منه أما حساب النفقات تقوم وزارة المالية بإبلاغ البنك المركزي بتغذيته من حساب الموارد بالموازنة المتفق عليها كل لصندوق فيما يخصه، ويقوم كل صندوق بالصرف من هذا الحساب في ضوء الموازنة المتفق عليها.
- إغلاق حسابات الصناديق المفتوحة خارج البنك المركزي مع مراعاة خصوصية بعض الصناديق في ضوء قوانين إنشاءها وبما لا يخل بالإجراءات وكذلك استثناء الحسابات المخصصة للهبات والتمويلات الخارجية .
- مخاطبة الصناديق لرفع خططها للعام المالي ٢٠١٩م ومناقشتها بوزارة المالية.
- تم تشكيل لجنة وفريق فني بوزارة المالية لمراجعة وإعداد موازنات الصناديق لعام ٢٠١٩م.
- تم مناقشة الصناديق في ضوء الخطط المرفوعة منهم وتم النقاش بشكل موضوعي ومهني وتم التقدير في ضوء معايير وأسس احتساب وما تم الاتفاق عليه .
- قامت وزارة المالية تباعا بإبلاغ البنك المركزي بالموازنة الشهرية لكل صندوق لتغذية حساب نفقاتهم بها كلا فيما يخصه وباشرت الصناديق الصرف في ضوء ذلك.
- الإجراءات السابقة شملت كل الصناديق بما فيها صناديق النظافة والتحسين باستثناء (صندوق الرعاية الاجتماعية-الصندوق الاجتماعي للتنمية- صندوق التقاعد العسكري - صندوق تقاعد الداخلية).

وقد تم الاستناد إلى الأسس والمحددات العامة التالية في عملية تقدير خطط

الإنفاق وكما يلي:

جانب الموارد:

- بالنسبة للصناديق التي تم مناقشتها تم التقدير في ضوء نتائج النقاش أما بقية الوحدات المستقلة والصناديق فقد تم تقدير الموارد بالاسترشاد بالبيانات التي رفعت من بعض الوحدات والصناديق وفي ضوء الرسوم المحددة بقانون إنشاء كل وحدة وصندوق وفي ضوء الموارد المتاحة فعلياً بالاسترشاد بفعليات الأعوام ٢٠١٦ م و ٢٠١٧ م و ٢٠١٨ م المتوفرة وكذلك بالبيانات الإحصائية المتوفرة.
- عدم تقدير أي دعم جاري يخص نفقات التشغيل للصناديق المدعومة التالية (صندوق الرعاية الاجتماعية، الصندوق الاجتماعي للتنمية) وكذلك عدم تقدير أي دعم حكومي رأسمالي لهذه الصناديق.
- عدم تقدير مستحقات حالات الضمان الاجتماعي التي تصرف عبر صندوق الرعاية الاجتماعية.
- عدم تقدير أي دعم حكومي لغلاء المعيشة والمرتبات الاستثنائية للمتقاعدين التي تصرف عبر الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وصندوق التقاعد العسكري وصندوق تقاعد الداخلية.
- تم تقدير دعم حكومي مقابل مرتبات موظفي قطاع الأوقاف وصندوق الرعاية الاجتماعية وعمال النظافة والتحسين المثبتين وذلك في ضوء المصروف الفعلي لعام ٢٠١٨ م.

جانب النفقات:

- بالنسبة للصناديق التي تم مناقشتها تم التقدير في ضوء نتائج النقاش.
- اعتماد تقديرات خطة إنفاق النصف الأول ٢٠١٩ م كأساس للمقارنة والتقدير.
- مراعاة الاحتياجات الحتمية في ضوء خطط الإنفاق التي رفعت من بعض الوحدات والصناديق.
- عدم اعتماد التجاوزات والمخالفات التي تمت في منح أي بدلات غير قانونية أو التوظيف خارج الموازنة سواء تمت قبل ٢٠١٤ م أو بعدها.
- تنزيل تكلفة الموظفين ونفقات الفروع خارج السيطرة.
- القيام بعملية ترشيد في بعض بنود النفقات الغير ضرورية والغير مرتبطة مباشرة بطبيعة عمل الوحدات والصناديق.
- مراعاة بعض الحسابات المرتبطة بأعمال بعض الصناديق وخاصة الخدمية منها مثل صناديق النظافة.
- إعادة النظر في الإنفاق الخاص بالأغراض التي أنشئت من أجلها الصناديق الخاصة وبما يتلاءم مع الموارد المحصلة وكذلك بما يتلاءم مع أهمية وضرورة الأنشطة والأغراض لبعض الصناديق مع الوضع الاقتصادي والمالي الصعب نتيجة العدوان.

وقد أسفرت نتائج التقدير عن الآتي:

- بلغت تقديرات خطط الإنفاق للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للنصف الثاني (يوليو-ديسمبر) من العام المالي ٢٠١٩ م مبلغ (١٨٥.٨٢٧.١٠٣.٠٠٠) ريال لعدد (٣٣) وحدة وصندوق منها مبلغ (١٧١.٢٩٧.٢٥٢.٠٠٠) ريال لعدد (٢٩) وحدة وصندوق التي تتبع النظام المحاسبي الموحد، ومبلغ (١٤.٥٢٩.٨٥١.٠٠٠) ريال لعدد (٤) وحدة وصندوق والتي تتبع النظام المحاسبي الحكومي وتوزع هذه التقديرات على مستوى أبواب الإيرادات والنفقات كما يلي:

(١) الوحدات والصناديق التي تتبع النظام المحاسبي الموحد:

(المبالغ بالريال)

البيان	تقديرات خطة الإنفاق للنصف الثاني من عام ٢٠١٩ م	البيان	تقديرات خطة الإنفاق للنصف الثاني من عام ٢٠١٩ م
الاستخدامات الجارية		الموارد الجارية	
الباب الأول: المرتبات والأجور وما في حكمها	٦.٧٤٤.١٠١.٥٠٠	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	٩٧.٥٦٣.٦٢٨.٠٠٠
الباب الثاني: مستلزمات الإنتاج ومشتريات بغرض البيع	٩.٠٨٨.٧٢٨.٥٠٠	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	٥.٠٩٢.٩٢١.٠٠٠
الباب الثالث: المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة	٧٢.٠٣٥.٧٦٢.٠٠٠	الباب الثالث: إيرادات الأوراق المالية والعوائد	٢٦.٥٢٩.٤١٥.٠٠٠
فائض النشاط	٨٣.٤٢٨.٦٦٠.٠٠٠	الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية	٤١.٦٨٩.٨٩٩.٥٠٠
إجمالي عام الاستخدامات الجارية	١٧١.٢٩٧.٢٥٢.٠٠٠	عجز النشاط	٤٢١.٣٨٨.٥٠٠
		إجمالي عام الموارد الجارية	١٧١.٢٩٧.٢٥٢.٠٠٠

٢) الوحدات والصناديق التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي :

(المبالغ بالريال)

البيان	تقديرات خطة الإنفاق للنصف الثاني من عام ٢٠١٩م	البيان	تقديرات خطة الإنفاق للنصف الثاني من عام ٢٠١٩م
الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين	٧٩١.٠٠٠.٠٠٠	الباب الأول: الإيرادات الضريبية	٠
الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	٥٠٨.٤٥٠.٥٠٠	الباب الثاني: المنح	١٢.١٦٢.٠٠٠.٠٠٠
الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	٦٠٠.٠٠٠	الباب الثالث: إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات و المتنوعة	١.٥٩٦.٦٤٤.٥٠٠
الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية	١٢.٣٩٧.٠٠٠.٠٠٠	الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية	٠
الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم	٨٣٢.٨٠٠.٥٠٠	الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	٧٧١.٢٠٦.٥٠٠
الإجمالي العام	١٤.٥٢٩.٨٥١.٠٠٠	الإجمالي العام	١٤.٥٢٩.٨٥١.٠٠٠

الأخ/ رئيس مجلس النواب
الإخوة/ أعضاء هيئة رئاسة المجلس
الإخوة / أعضاء المجلس

نؤكد لمجلسكم الموقر أن ما ساد من تعاون وتكامل إيجابي ومثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال الفترة الماضية سيتعزز في الفترة القادمة على نحو ينعكس بصورة إيجابية في استكمال ما هو هام وذو أولوية بما يسهم في تحقيق الأهداف والبرامج والسياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية ويعزز الصمود. وكونوا على ثقة من أن مناقشاتكم وآرائكم وتوصياتكم، ستلقى جل اهتمامنا وتكون لنا خير معين لتنفيذ السياسات والإجراءات التي تضمنتها خطة الإنفاق أو عند إعدادنا وتنفيذنا لخطة الإنفاق المقبلة. مع تأكيدنا أيضا ً أن تنفيذ نفقات مشروع الخطة للنصف الثاني من العام ٢٠١٩ يرتبط ارتباطا ً وثيقا ً بتحقيق الأسس والافتراضات والسياسات والإجراءات التي قد مدت على أساسها الموارد وفي حالة عدم تحقق ذلك يكون من الضروري إعادة النظر في تقديرات الإنفاق في الخطة لإعادة توظيف ما هو متاح من موارد لمواجهة الالتزامات والحتميات. في الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للمجلس على مؤازرته الدائمة والدؤوبة لجهود الحكومة، سائلا ً المولى عز وجل لكل جهودنا جميعا ً وبوقفنا لما فيه خير الوطن والمواطن.

قال تعالى:

وَسَقَدْ قُلَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْإِلَاقَى عَ عَالَمٍ لَمَّا لَغَ يَهَبُ وَ الشَّ هَادَةَ ف يَكْنُومُ بِسْمِئِكَ وَ نَتَمُّ عَمَلًا وَ نُونُ " (١٠٥) سورة التوبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د/ رشيد عبود أبولحوم
وزير المالية